من الصحافة الإيرانية

خاص

إيران واستمرارها الحضاري.. قوّة لا تختصرها الجغرافيا

أكد وزير التراث الثقافي والسياحة «رضا صالحي أميري» أن إيران لا تُفهم بوصفها دولة عادية أو جغرافيا محدودة، بل باعتبارها حقيقة حضارية ممتدة، استطاعت عبر آلاف السنين أن تحافظ على هُويتها ولغتها وذاكرتها التاريخية، لتصبح واحدة من أندر نماذج الاستمرارية الحضارية في العالم.

وأضاف الوزير صالحي أميري، في مقال له في صحيفة «ايران»، يوم الإثنين ١٨ أيار/ مايو، أن اختزال القوة الوطنية في الاقتصاد أو السلاح أو التكنولوجيا خطأ كبير، لأن الأمم التي لا تمتلك عمقًا ثقافيًا ورصيدًا حضاريًا تصبح عرضة للتآكل وفقدان المعنى، بينما تتحول الحضارة إلى عنصر ثبات وانسجام في لحظات الأزمات.

وتابع: أن التراث الثقافي الإيراني، من خرم آباد وشهر سوخته وجيرفت وشوش وهمدان، وصولًا إلى العصور الأخمينية والساسانية والصفوية، لا يمثل مجرد ماضٍ أثري، بل يشكل بنية عميقة من القوة الناعمة والمرجعية الحضارية لإيران.

ولفت إلى أن اللغة الفارسية تمثل العمود الفقري للذاكرة الحضارية الإيرانية، إذ حافظت على تواصلها المعنوي والأدبي والمعرفي عبر قرون طويلة، بما يعكس استمرار رؤية تاريخية متكاملة.

وأوضح وزير التراث الثقافي أن التحدي الأهم يتمثل في تعزيز صلة الأجيال الجديدة بالوعي الحضاري، عبر المدارس والجامعات والإعلام والسينما والفنون والمتاحف، بما يحول التراث من مناسبة رمزية إلى مشروع وطني لإنتاج الوعي التاريخي.

واختتم صالحي أميري بالتأكيد على أن صيانة التراث الثقافي ليست دفاعًا عن الماضي فقط، بل ضمان لمستقبل إيران، وترسيخ لمكانتها كحاملة لجزء أصيل من الذاكرة التاريخية للبشرية.

الشراكة مع الصين تعود إلى الواجهة.. رسالة إيرانية لكسر الضغوط الأميركية

رأت صحيفة «اعتماد» أن تعيين رئيس مجلس الشورى الإسلامي «محمدباقر قاليباف» مسؤولًا جديدًا عن ملف اتفاق التعاون الاستراتيجي الإيراني - الصيني الممتد لـ٢٥ عامًا، يمثل انتقالًا مهمًا في إدارة هذا الملف من حالة الركود والغموض إلى مرحلة جديدة من التفعيل السياسي والاقتصادي.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الإثنين ١٨ أيار/ مايو، أن هذا الاتفاق الذي وُقّع في طهران عام ٢٠٢١م بين إيران والصين، لا يُعدّ عقدًا تنفيذيًا مباشرًا بقدر ما هو خريطة طريق استراتيجية طويلة الأمد للتعاون في مجالات الطاقة، والاقتصاد، والنقل، والتكنولوجيا، والأمن والسياسة.

وتابعت: أن أهمية الصين في السياسة الخارجية الإيرانية ازدادت بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وعودة العقوبات، إذ تحوّلت سياسة «النظر إلى الشرق» إلى خيار استراتيجي لمواجهة الضغوط الاقتصادية، وفتح مسارات بديلة للتجارة والاستثمار.

ولفتت الصحيفة إلى أن الملف مرّ خلال السنوات الماضية بمراحل متعددة، من دور «علي لاريجاني» في بناء الثقة السياسية مع بكين، إلى إدارته لاحقًا عبر حكومة «الشهيد إبراهيم رئيسي»، قبل أن تتزايد الانتقادات بسبب بطء التنفيذ وغياب النتائج العملية الواضحة.

وأوضحت أن اختيار قاليباف يحمل رسالة داخلية وخارجية، مفادها أن طهران تريد رفع مستوى متابعة الاتفاق إلى أحد أعلى مواقع السلطة، بما يساعد على إزالة العقبات البيروقراطية وتنسيق عمل المؤسسات المختلفة.

واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن إحياء هذا المسار في مرحلة «لا حرب ولا سلام» يمنح إيران أداة مهمة لتعزيز موقعها الاقتصادي، وتوسيع صادراتها النفطية، وجذب الاستثمارات الصينية، وإضعاف فاعلية سياسة العقوبات والضغط الأقصى الأميركية.

من التطبيع إلى التورّط.. الإمارات منصّة للمشروع الأميركي-الصهيوني

رأى الكاتب الإيراني «أبوالفضل ولايتي» أن المشروع الأميركي-الصهيوني الهادف إلى جرّ الإمارات نحو مواجهة أوسع مع إيران يعكس قمارًا خاسرًا لمحمد بن زايد، إذ انتقلت أبوظبي بعد اتفاقيات «أبراهام» من التطبيع السياسي والاقتصادي إلى موقع الشريك الأمني والعملياتي في خدمة أجندة الكيان الصهيوني في الخليج الفارسي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الإثنين ١٨ أيار/ مايو، أن الإمارات تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى نموذج متقدم للتطبيع الأمني مع الكيان الصهيوني، عبر تعاون استخباراتي وتقني وعسكري، تزامن مع سياسات تدخلية في اليمن والسودان والصومال وملف فلسطين، بما يخدم محاولات تطويق محور المقاومة والتحكم بالممرات البحرية.

وتابع الكاتب: أن التقارير الغربية والصهيونية عن تنسيق أمني بين أبوظبي وتل أبيب، ودعم عسكري ومنظومات دفاعية، تكشف أن دور الإمارات خلال الحرب ضدّ إيران تجاوز حدود التحالف السياسي، ليدخل في إطار المشاركة العملية ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولفت ولايتي إلى أن الحديث عن دفع الإمارات إلى دور أكثر نشاطًا، بما في ذلك سيناريو استهداف أو احتلال جزيرة لاوان، ليس تفصيلًا منفصلًا، بل حلقة ضمن مشروع أوسع يرمي إلى صراع إيراني - عربي، وتقديم العدوان الأميركي - الصهيوني بوصفه دفاعًا عن أمن دول الخليج الفارسي.

وأوضح أن واشنطن وتل أبيب تسعيان إلى استغلال ادعاءات أبوظبي بشأن الجزر الإيرانية الثلاث، وترسيخ وجود الكيان الصهيوني جنوب الخليج الفارسي، ونقل جزء من ضغط الردّ الإيراني إلى مشيخات المنطقة بدل الأراضي المحتلة.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن سياسة بن زايد لا تمنح الإمارات أمنًا أو شرعية إقليمية، بل تجعلها واجهة هشة للمخططات الأميركية والصهيونية، وساحة مكشوفة أمام تبعات أي عدوان على إيران.

العودة من بكين بحقيبة فارغة

الوفاق/ ارتكب الرئيس الأمريكي أكبر أخطائه الاستراتيجية بدخوله في حرب الأربعين يوماً والعدوان ضدّ إيران، ولم يتمكن حتى الآن من ايجاد طريق للخروج منها. وفي هذا السياق، زار ترامب الصين، وكان من المقرر أن تكون هذه الزيارة نقطة انطلاق لخروج أمريكا التدريجي من الأزمة التي ورّط نفسه فيها.

كان ترامب يأمل في الحصول على تنازلات كبيرة من بكين مدفوعاً بامتلاكه ملف «النصر على إيران»؛ لكن المقاومة وقدرة الصمود العالية لطهران حرمتاه من هذه الفرصة. ولهذا السبب، عاد الرئيس الأمريكي عملياً إلى واشنطن دون تحقيق أي إنجاز ملموس بشأن إيران. وخلف صور الابتسامات، والمشي في حدائق بكين التاريخية، والثناء الدبلوماسي، كانت هناك حقيقة أكثر مرارة تختبئ في الكواليس: الصين رفضت الوقوف إلى جانب ترامب في الملف الأكثر حساسية لأمريكا حالياً، وهو ملف إيران.

لقد توجه ترامب إلى الصين واضعاً أمامه عدة أهداف محددة، أولاً: كان يريد إقناع بكين بالضغط على طهران لإعادة فتح مضيق هرمز وتقليل ضغط الطاقة على الاقتصاد العالمي. ثانياً: كان البيت الأبيض يأمل أن تتمكن الصين من إجبار إيران على التراجع عن شروطها في المفاوضات، لاسيما في القضايا النووية والأمن الإقليمي. ثالثاً: كانت واشنطن تسعى للحدّ من الدعم الصيني الخفي أو شبه الخفي للقدرات الصناعية والصاروخية والاقتصادية لإيران؛ لكن نتائج الزيارة أظهرت أن الصين ليست مستعدة للمساومة على حساب إيران فحسب، بل إنها ترى أساساً في انخراط أمريكا في حرب استنزاف جزءاً من تآكل قوة منافسها.

والحقيقة هي أن حرب الأربعين يوماً، وخلافاً للحسابات الأولية لترامب، لم تتحول إلى نصر لأمريكا. فقد تصورت إدارة ترامب أن الهجوم العسكري والعقوبات والتهديدات غير المسبوقة يمكن أن تجبر طهران على التراجع في فترة قصيرة؛ لكن واشنطن تجد نفسها الآن في وضع لم تتمكن فيه من تحقيق أهدافها الرئيسية، ولم تجد طريقاً منخفض التكلفة للخروج من الأزمة. إنّ استمرار القيود في مضيق هرمز، وارتفاع أسعار الطاقة، والضغط التضخمي في أمريكا، وتراجع شعبية ترامب، كلها مؤشرات أثارت قلقاً عميقاً في البيت الأبيض. في ظل هذه الظروف، تصور ترامب أن الصين ربما تكون مستعدة للتعاون مع أمريكا بشأن إيران من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي؛ لكن بكين تملك رؤية مختلفة؛ فبالنسبة للصين، لا تعدّ إيران مجرد شريك في مجال الطاقة، بل هي حليف استراتيجي وجزء من ميزان قوى أكبر في مواجهة أمريكا. ويعلم القادة الصينيون جيداً أنه كلما استُنزفت أمريكا أكثر في غرب آسيا، قلّ تركيزها وقدرتها على احتواء الصين في شرق آسيا. ولهذا السبب، لا تملك بكين أي دافع لتهدي ترامب نصراً جيوسياسياً في الوقت الراهن.

وقد كشف سلوك الصين خلال الزيارة عن هذه الحقيقة تماماً. فبعد لقائه مع شي جين بينغ، لم يتمكن ترامب إلا من الإشارة إلى جمل عامة؛ مثل أن الصين تريد أن يظل مضيق هرمز مفتوحاً أو أنها لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، وهي مواقف سبق وبكين أن عبرت عنها مراراً؛ لكن لم يظهر أي مؤشر على التزام عملي من جانب الصين للضغط على طهران. وحتى في البيانات الرسمية الصينية، طُرح موضوع إيران بلغة حذرة للغاية، وتجنبت بكين عملياً الدخول المباشر في مطالب واشنطن. ويُعدّ هذا الأمر فشلاً سياسياً لترامب؛ لأنه بحاجة ماسة إلى نجاح داخلي في أمريكا. إن ارتفاع أسعار الوقود، وقلق الأسواق، وضغوط الجمهوريين بشأن الانتخابات النصفية، جعلت البيت الأبيض يبحث عن أي إنجاز خارجي ليظهر أنه مازال يسيطر على الأوضاع؛ لكن عودة ترامب من الصين، دون اتفاق محدد بشأن إيران، أظهرت أن القوة الاقتصادية الأكبر في آسيا ليست مستعدة هي الأخرى لدفع ثمن إنقاذ الحكومة الأمريكية من أزمتها الحالية.

في الواقع، ركزت الصين في هذه الزيارة أكثر على مصالحها طويلة المدى. كانت بكين تسعى لتقليل التوتر التجاري، ومنع تصعيد حرب التعريفات الجمركية، وكسب نقاط في ملف تايوان، بل إن بعض التقارير تشير إلى أن الصين حاولت استغلال حاجة ترامب للتعاون من أجل الحصول على تنازلات في قضية تايوان والحد من مبيعات الأسلحة الأمريكية لهذه الجزيرة. وهذا يعني أنه في نظر بكين، لا تعد إيران مجرد ملف إقليمي، بل هي جزء من معادلة أكبر في التنافس الاستراتيجي بين الصين وأمريكا.

من جهة أخرى، اكتسبت إيران أيضاً موقعاً مختلفاً في هذه المعادلة مقارنة بالماضي. فقد أثبتت طهران أنها ليست مستعدة للتخلي عن شروطها تحت ضغط الحرب والتهديد. وهذا الأمر جعل أمريكا عاجزة عن الوصول إلى النتيجة المطلوبة بمجرد استخدام الأدوات العسكرية أو الضغط الاقتصادي، كما كان يحدث في العديد من أزمات الماضي. وتواجه واشنطن الآن وضعاً تكون فيه أي خيارات متاحة مكلفة بالنسبة لها؛ فاستمرار الحرب يفرض ضغطاً اقتصادياً أكبر على أمريكا، والتراجع سيعني القبول بالهزيمة.

كانت زيارة ترامب إلى الصين، بدلاً من أن تكون استعراضاً للقوة، مؤشراً على المأزق الاستراتيجي لأمريكا في ملف إيران

لهذا السبب، كانت زيارة ترامب إلى الصين، بدلاً من أن تكون استعراضاً للقوة، مؤشراً على المأزق الاستراتيجي لأمريكا في ملف إيران. كان الرئيس الأمريكي يأمل أن تجد بكين طريقاً لفك قفل الأزمة؛ لكن الصين فضلت البقاء في موقع المتفرج والاستفادة من استنزاف منافسها. وفي نهاية الزيارة، لم يُفتح مضيق هرمز، ولم تحقق المفاوضات أي تقدم، ولم تتراجع إيران عن مواقفها. الآن عاد ترامب إلى واشنطن، في حين لا تزال الأزمات نفسها قائمة؛ لكن مع فارق واحد، وهو أنه بات واضحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى أن أمريكا، وحتى لحل الأزمة التي بدأتها بنفسها، تحتاج إلى دعم القوى التي تُعدّ من منافسيها الرئيسيين في العالم.

هرمز في قلب العاصفة.. الاتفاق مع إيران مخرج أمريكا الوحيد

«سيكون مفاجئاً لكثير من الأمريكيين أن يدركوا أن دونالد ترامب وفريقه يملؤون الفضاء بكمّ هائل من المعتقدات القديمة الخاطئة، وذلك لمنع انتشار الذعر والمعارضة للحرب».

كتبت المحللة رزماري كلانيك، في تحليل نشره موقع "Responsible Statecraft" التابع لمعهد كوينسي: ادّعى دونالد ترامب وأعضاء إدارته مراراً أن الإنتاج النفطي الضخم في أمريكا يجعل هذا البلد محصناً أمام الصدمات السعرية الناجمة عن إغلاق إيران مضيق هرمز، ولا يتضح ما إذا كانوا يتصرفون كحمقى أم كخونة؛ لكنهم، على أي حال، مخطئون.

لا يحصّن إنتاج النفط الأمريكي المستهلكين في هذا البلد من تقلبات أسعار النفط التي تتحدد وفق مبدأ العرض والطلب في السوق العالمية. بل على العكس، وبما أن الاقتصاد الأمريكي يحرق نفطاً أكثر من نظرائه مقابل كل وحدة من الإنتاج الاقتصادي، فسوف يتضرر هذا البلد من الصدمة السعرية الناجمة عن الحرب مع إيران أكثر من الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي.

ستكون هذه الحقائق مفاجئة لكثير من الأمريكيين، لأن الأساطير والمعتقدات الخاطئة بشأن النفط ظلّت منذ مدة طويلة تهيمن على النقاشات السياسية الأمريكية، كما أن أسباب هذه الهشاشة تأتي خلافاً للتصور العام.

تؤثر صدمات أسعار النفط في جميع الدول، بصرف النظر عن حجم ما تنتجه من النفط، وذلك بسبب الطبيعة المعولمة بعمق للأسواق النفطية. وغالباً ما يشبّه الاقتصاديون سوق النفط العالمية بحوض استحمام كبير له صنابير دخول وخروج كثيرة. وتمثل صنابير الدخول الدول التي تنتج النفط بكميات تجارية، وتمثل صنابير الخروج الدول التي تستهلك النفط، وهذا يعني جميع دول العالم، وعموماً، لا تهمّ كثيراً معرفة أي جزيء نفطي ينتقل من أي مدخل إلى أي مخرج. فما يحدد الأسعار هو المستوى العام للنفط داخل حوض الاستحمام، الذي يمثل العرض العالمي من النفط، وكذلك توقعات السوق، أو التنبؤات بشأن أسعار النفط المستقبلية، التي يمكن أن تؤثر في الأسعار الفعلية من خلال نبوءات تحقق ذاتها.

توفر السوق العالمية عادة نحو ١٠٠ مليون برميل من النفط يومياً؛ لكن إغلاق مضيق هرمز، الذي حدث عقب حرب ترامب الكارثية ضد إيران، أزال فجأة نحو ١٠ ملايين برميل يومياً. وقد خفّض ذلك مستوى النفط داخل الحوض ورفع السعر على جميع الدول المتصلة بسوق النفط العالمية، بما فيها أمريكا، بصرف النظر عما إذا كانت تستهلك نفط الخليج الفارسي مباشرة أم لا. تقع هذه الأزمة بتأخير زمني، وتتأثر آسيا أولاً بسبب قربها من الخليج الفارسي، حيث يقع الاضطراب المادي؛ لكنها لا تتلقى التأثير الأسوأ. ولم تنتشر أسوأ الآثار بعد في أنحاء الحوض كله، لكن وصولها إلى نصف الكرة الغربي بات وشيكاً.

واللافت أن تيار ناقلات النفط الفارغة نفسه، الذي يعبر المحيط الأطلسي لتحميل النفط الأمريكي، أي الشيء نفسه الذي تباهى به ترامب في ١١ أبريل/ نيسان عبر شبكة "تروث"، هو بالضبط آلية الانتقال التي تنتشر هذه الصدمة عبرها. تحوّل تلك الناقلات الآن الإمدادات الأمريكية نحو آسيا، حيث الأسعار أعلى، وهذا بدوره يرفع سعر النفط في أمريكا. وتظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للأسبوع المنتهي في ٢٤ أبريل/ نيسان انخفاضاً هائلاً قدره ٦/٢ ملايين برميل من المخزونات النفطية الأمريكية، وهو ما يؤكد أن هذا التحويل قد بدأ بالفعل.

وتقدّر إدارة معلومات الطاقة الآن أن متوسط سعر البنزين في أمريكا وصل في أبريل/ نيسان إلى ٤/٢٤ دولارات للغالون، بعدما كان ٣/٧٧ دولارات في مارس/ آذار، و٣/٠٣ دولارات في فبراير/ شباط قبل بدء الحرب.

وحتى إذا أُعيد فتح مضيق هرمز اعتباراً من الغد بكامل طاقته، فمن المؤكد أن أسعار البنزين في أمريكا ستكون في مايو/ أيار أعلى حتى من أبريل/ نيسان، بسبب الآثار المتأخرة لنفط الخليج الفارسي الذي خرج من السوق بالفعل. ولا نبالغ إذا قلنا إن نتيجة هذا الوضع قد تكون انهياراً اقتصادياً عالمياً. فقد ارتبطت صدمات أسعار النفط بالركودات الاقتصادية؛ فمن بين ١٢ ركوداً شهدتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، ترافقت ١٠ ركودات مباشرة مع قفزة في أسعار النفط. أما الاستثناءان الوحيدان فهما ركود عام ١٩٦٠م وجائحة كوفيد.

يُعدّ استهلاك النفط ضرورة لا يمكن تقليصها بسرعة. ولذلك، تجبر أسعار البنزين المرتفعة الشعب الأمريكي على خفض الإنفاق على كل شيء آخر، ويؤدي ذلك إلى صدمة طلب هائلة على جميع السلع الأخرى. كما تؤدي زيادة تكاليف النقل للمواد مثل الغذاء والملابس إلى قفزة في الأسعار، وتفاقم التضخم في أمريكا.

يمثل هذا منطق كيفية تأثير صدمات أسعار النفط في المستهلكين؛ لكن الألم الحقيقي الذي سيشعر به الأمريكيون سيكون أسوأ نسبياً من وضع الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي. ويتسم الاقتصاد الأمريكي بكثافة نفطية عالية، بمعنى أنه يحرق نفطاً أكثر من جميع هذه الدول لإنتاج كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا فارق ملحوظ. فمقابل كل دولار من الإنتاج الاقتصادي، يستهلك الاقتصاد الأمريكي ضعف ما يستهلكه الاتحاد الأوروبي، و٤٠ في المئة أكثر من الصين، و٢٠ في المئة أكثر من روسيا، وهذا أمر مذهل لأن روسيا نفسها تُعد بلداً نفطياً. ويفسر عاملان أساسيان لماذا يعتمد الإنتاج الأمريكي إلى هذا الحد على النفط. أولاً، تمتلك أمريكا ثقافة عاشقة للسيارات، ولا يزال نظام النقل فيها يعتمد على السيارات أكثر من القوى الكبرى الأخرى. ثانياً، تأخرت أمريكا في الانتقال إلى السيارات الكهربائية التي يمكن تغذيتها عبر شبكات كهرباء شبه مستقلة تماماً عن النفط. وشجعت الصين، على وجه الخصوص، منذ مدة طويلة السيارات الكهربائية والسكك الحديدية الكهربائية لأسباب استراتيجية، وأدركت المزايا الأمنية لفصل نظام النقل لديها عن سوق النفط العالمية المعرضة للصدمات السعرية.

وعلى المدى الطويل، يجب أن تنسخ أمريكا استراتيجية الصين، وأن تخفف مخاطرها النفطية من خلال سياسات حكومية تشجع الانتقال من السيارات العاملة بالنفط. أما على المدى القصير، فيبقى الحل الوحيد هو أن تتوصل إلى اتفاق مع إيران وأن تعيد فتح مضيق هرمز؛ وكلما حدث ذلك أسرع كان أفضل. ومع اشتداد الاضطراب وقفز الأسعار في أمريكا، ستنهار قوة ترامب التفاوضية أمام إيران. وأياً كانت الكلفة التي يجب أن تدفعها أمريكا لإيران كي يُعاد فتح هرمز، فإن الضغط على أمريكا سيزداد مع تفاقم أزمة النفط، فالوقت لا يعمل لصالح ترامب.